الصباح الاقتصادية
12
العدد 2085 - السنة السابعة
الاربعاء 22 ربيع الآخر 1436 - الموافق 11 فبراير 2015
Wednesday 11 February 2015 - No.2085 - 7th Year

البرميل ارتفع إلى 51.66

خبراء يتوقعون قفزة في أسعار النفط إلى 69 دولاراً أواخر 2015

الكويت- لندن: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات امس 25 سنتا ليستقر عند مستوى 51ر66 دولار مقارنة ب 51ر41 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية امس.

وفي اسواق النفط العالمية قفزت اسعار العقود الآجلة للنفط الخام لليوم الثالث على التوالي امس بدعم من انباء عن هبوط عدد منصات الحفر النفطية الأمريكية وقوة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية.

وساهم في ارتفاع أسعار النفط توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بارتفاع الطلب على نفطها عام 2015 وزيادته بدرجة كبيرة وتصريحات مسؤولين فيها بأن انخفاض أسعار النفط بنحو 50 في المئة منذ يونيو الماضي من شأنه تراجع الانتاج في الولايات المتحدة ودول أخرى بوتيرة أسرع مما كان يعتقد سابقا.

وقال الخبير في اقتصاديات النفط المهندس الشيخ فهد الداود الصباح ان انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ادنى مستوى لها خلال السنوات الستة الماضية لم يكن متوقعا، وينذر بأزمة اقتصادية عالمية، في الوقت الذي وصلت فيه الاسعار الى القاع، مشيرا الى ان أن الأسواق النفطية دخلت حقبة جديدة في تاريخها ، لاسيما وان الاسعار المتدنية سوف تستمر لعامين.

ورأى الشيخ فهد الداود الصباح في تصريح صحافي ، أن هناك معطيات سوق تقف وراء انخفاض أسعار النفط، وهي زيادة المعروض وضعف الطلب، إضافة إلى قوة صرف الدولار مقابل العملات الدولية، لكنه شدد على أن هذه المعطيات لا تفسر هبوط الأسعار، مشيرا إلى ما عدها سلوكيات بعض المضاربين في الأسواق، مؤكدا على ان هناك عوامل اقتصادية وسياسية ساهمت في التراجعات الاخيرة في اسعار النفط والتي لم يرى مثيلها منذ العام 2008.

وذكر ان فائض الإنتاج في السوق حاليا يتراوح بين مليون و1.5 مليون برميل، إلا أن الشكوك ستظل قائمة على المدى المتوسط بشأن الإمدادات خارج أوبك، حيث تشير الإحصاءات إلى أن إنتاج أوبك وصل إلى 30.2 مليون برميل يوميا، ومن خارج أوبك 56 مليون برميل، فيما يبلغ الطلب العالمي نحو 92 مليون برميل.

وبين ان ارتفاع إنتاج النفط الخام الأميركي خلال عام 2015 بمقدار 720 الف برميل يوميا ليصل إلى اكثر من 9 ملايين مؤخرا، ولكن ارتفاع تكلفة انتاج البرميل التي تصل الى 75 دولار للبرميل تجعل المنتجين في ازمة اقتصادية حقيقية في ظل الاسعار الراهنة ، مما يجعل المنتجين التقليديين يكسبون الجولة ، ويثبت مدى صحة قرار «اوبك» الاخير بتثبيت حجم الانتاج عند 30 مليون برميل يوميا.

وأوضح ان هناك عاملين سوف يتحكمان في اسعار النفط في المستقبل ، الأول هو بروز توقعات قوية بحدوث انخفاض وصف بالدرامي في إنتاج النفط الصخري الأمريكي لو استمرت الأسعار دون سقف الخمسين دولارا، التي تمثل الكلفة الفعلية لإنتاج البرميل من هذا النوع مقابل 20 دولارا للنفط التقليدي، والعامل الثاني، ان انخفاض الأسعار من شانه أن يؤدي إلى كبح الزيادات المتواصلة في السوق، والتي تقدرها اوساط اقتصادية مطلعة بنحو 4 - 5 ملايين برميل.

وفي تعقيب من الشيخ فهد الداود على اعتماد ميزانية الكويت للعام 2015-2016 مؤخرا وتحديد سعر النفط عند 45 دولار لتحقق الكويت عجزا في الميزانية يقدر بـ8.2 مليارات دينار قال ان الكويت مضت في زيادة المصروفات العامة بشكل هائل خلال الاعوام الماضية ، نتيجة تقديم السلع والخدمات العامة بأسعار رمزية لا تتناسب مع تكلفة انتاجها، مبينا ان تضخم باب الرتبات وما في حكمها في الموازنة العامة بلغت اكثر من 10 مليارات دينار، نتيجة الزيادات التي تم اقرارها وتضخم الدعومات.

وطالب الداود بضرورة ان يكون هناك توجه اخر، وهو اعطاء القطاع الخاص الدور الاكبر في دعم جهود التنمية، وتبني سياسات من شأنها ترشيد الانفاق، ومنع جميع مظاهر الهدر في اوجه الصرف المختلفة في الميزانية العامة للدولة، والتأني في اقرار أي مقترحات بزيادة الاعباء والالتزامات المالية على الدولة، والعمل على توجيه الدعم الى مستحقيه.

وتوقع العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر بدر المضف ان تتخطى أسعار النفط على الأرجح حاجز ال 65 دولارا في الربع الثالث من العام المقبل.

جاء ذلك في تصريح ادلى به لـ (كونا) على هامش عشاء سنوي إقامته مؤسسة البترول الكويتية هنا الليلة الماضية على شرف المشاركين في مؤتمر الطاقة السنوي (اسبوع الاي بي) بحضور مسؤولين حكوميين وممثلين عن كبريات شركات النفط والغاز في العالم.

وقال المضف ان أسعار النفط شهدت تحسنا ملحوظا في الاونة الاخيرة حيث كان سعر النفط الكويتي قد وصل خلال الفترة الماضية الى 38 دولارا في حين ارتفع حاليا ليصل الى 53 دولارا معربا عن ثقته بأن الأسعار لن تبقى منخفضة وانها ستعود للارتفاع مجددا.

وحول توقعاته لاسعار النفط مع نهاية الربع الاول من العام الجاري اعرب المضف عن اعتقاده في ان تواصل الأسعار الإرتفاع والهبوط ما بين 50 و55 دولارا مع نهاية شهر مارس على ان «يشهد الربع الثاني ربما انخفاضا يصل دون ال50 دولارا بسبب الصيانة لبعض المصافي على ان يعاود لاحقا لحاجز ال50 ». واعرب المضف عن تفاؤله واطمئنانه الى وضع اسعار سوق النفط العالمي لعام (2014-2015) والتي يبلغ احتمال متوسطها حتى نهاية السنة المالية الحالية ما بين 65 و70 دولارا مؤكدا «أن الظروف ستتغير قريبا». وردا على سؤال حول خطط مؤسسة البترول الكويتية في الفترة المقبلة كشف المضف عن توجه المؤسسة لافتتاح مقر إقليمي لها في القاهرة بهدف استكشاف أسواق جديدة في افريقيا اضافة الى الدول العربية والأجنبية المطلة على حوض البحر المتوسط.

وقال ان الكويت ستكون اول دولة تنشئ مكتبا اقليميا نفطيا لها في مصر لافتا الى انها كانت ايضا سباقة في الوجود بالصين وكوريا الجنوبية.

وعزا المضف توجه المؤسسة لاختيار القاهرة مقرا لمكتبها الاقليمي دون سواها من العواصم العربية الاخرى الى التزايد المطرد الذي تشهده مصر في استهلاك النفط الخام ومشتقاته واصفا إياها بـ«السوق الواعدة والمليئة بالفرص في المستقبل».

وبين في هذا السياق ان «مؤسسة البترول الوطنية الكويتية تزود مصر حاليا بـ 100 الف برميل يوميا من النفط الخام اضافة الى مليون و300 الف طن سنويا من الديزل والكورسين» مؤكدا ان «هذه العقود تجارية بحته وذات جدوى اقتصادية وليس لها اي صبغة سياسية».

وتوقع الخبير في استراتيجيات النفط ورئيس شركة (الشرق للاستشارات البترولية) الدكتور عبدالسميع بهبهاني ارتفاع اسعار النفط خلال الربع الرابع من العام الحالي وأن يصل سعر برميل نفط خام الاشارة مزيج برنت الى 75 دولارا والكويتي الى 69 دولارا.

وقال بهبهاني لـ (كونا) امس إن اسعار النفط ستصل الى هذه المستويات في حال بقاء أسعار النفط عند معدلاتها الحالية حتى منتصف مارس المقبل.

واضاف بهبهاني ان هذا التذبذب وارتفاع سعر برميل نفط خام الاشارة مزيج برنت ليصل الى 59ر2 يوم الجمعة الماضي قبل ان يعود الى السعر الحالي 58ر16 دولار عائد في المجمل الى العامل النفسي بشكل كبير.

وأوضح أن الفوائض في المعروض من النفط مازالت موجودة في الاسواق لكن بعض المؤشرات والعوامل دعم اسعار النفط وقادها الى الارتفاع والصراع القائم بين عوامل الارتفاع وعوامل الانخفاض تسببت بهذا التذبذب العالي الذي يقدر بين 5ر1 الى 2 دولار خلال ساعات من اليوم الواحد.

وذكر أن تذبذب اسعار النفط خلال الايام الاخيرة يعكس توتر المضاربين في السوق النفطية وردات فعل شركات التحوط بين الشد والاسترخاء للحفاظ على بقاء السعر بمعدل 58 دولارا قبل دخول مضاربات الربع الثالث والرابع من العام التي عادة ما يرتفع فيهما الطلب.

وأوضح ن من أهم عوامل ارتفاع اسعار خام برنت امس ما أعلنته منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) عن زيادة الطلب على نفطها بمقدار 400 الف برميل ليصل الى 92ر32 مليون برميل وارتفاع الطلب العالمي في الربعين الثالث و الرابع من العام بين 5ر1 الى مليوني برميل يوميا اضافية.

وبين أن انخفاض عدد ابراج الحفر بحوالي 372 برجا منذ بداية السنة لا يعني بالضرورة انخفاض الاستثمار في النفط الحجري مشيرا الى ان 93 في المئة من هذه الابراج كانت تحفر في الحقول التقليدية والاستكشافية ولكن النفط الحجري مستمر في التدفق بمعدله العام وهو 8ر3 مليون برميل يوميا.

وقال بهبهاني إن الاسبوعين الاوليين من مارس المقبل هما الاسبوعان الحرجان المحددان لبداية تصاعد اسعار المضاربات الآجلة للربعين الثالث والرابع من 2015.

وبين أن المعدل الحالي 58 دولارا إن بقي سائدا فمن غير المستبعد أن يتصاعد خام برنت ليصل الى 75 دولارا و الكويتي الى 69 دولارا في الربع الرابع 2015 وبمعدل عام للسنة الحالية يصل الى نحو 60 دولارا لخام مزيج برنت و 56 دولارا للنفط الخام الكويتي.

الداود: الأسعار وصلت الى القاع وفائض الإنتاج في السوق يتراوح بين مليون و1.5 مليون برميل

الشيخ فهد الداوود

بهبهاني: الفوائض في المعروض مازالت موجودة لكن بعض المؤشرات والعوامل قادت الى الارتفاع

عبدالسميع بهبهاني

المضف: أسعار النفط شهدت تحسنا ملحوظا ولن تبقى منخفضة بل ستعاود الارتفاع مجددا

ناصر المضف

التنمط مرشح لمزيد من الارتفاع

9.3 ملايين برميل يوميا يؤكد تأثر معدل التنامي بالأسعار حيث كانت التوقعات السابقة تضع معدل الزيادة عند 1.1 مليون برميل يوميا وهو في كل الأحوال زيادة كبيرة تؤثر على إجمالي المعروض، ولكن التأثير يبدو واضحا خلال عام 2015 حيث تكون الزيادة فقط 200 الف برميل يوميا ليصل الإنتاج إلى 9.5 ملايين برميل يوميا وهو مؤشر جيد لتعافي الأسعار حينئذ.

وتوقع ان تستقر اسعار النفط بداية من النصف الثاني من العام الحالي عند مستوى 55-60 دولار للبرميل ، مؤكدا على ان تذبذب الأسعار سيستمر في ظل اضطراب الأسواق، لاسيما وان الفترة الراهنة توصف بانها حرب المحافظة على الحصص في السوق النفطي العالمي ، بيد ان الداود عاد واكد على أن اقتصادات دول الخليج قوية بفعل الفوائض المالية التي لديها لكن من دون شك فان انخفاض الأسعار سيقلص الإيرادات، مما يضطر دول المنطقة لتعزيز خططها الاقتصادية التنموية والبعيدة المدى ».

من جهة ثانية ، قال الداود إنه من المتوقع أن تشهد الصين تباطؤ في نمو استهلاك النفط والغاز خلال ٢٠١٥ ، حيث قدر نسبة النمو السنوي للطلب على النفط بنسبة ٣ في المئة ليصل إلى 534 مليون طن متري في عام 2015، مقارنة بنمو بلغ ٣.٣ في المئة خلال ٢٠١٤.

واعتبر أن التراجع الحالي لأسعار النفط ليس كافيا لإنعاش استهلاك النفط في الأجواء الاقتصادية المتباطئة في دول جنوب شرق آسيا.

وحول مدى تأثير توسع الولايات المتحدة في انتاج النفط الصخري قال الشيخ فهد الداود ان زيادة انتاج امريكا من النفط الصخري من نحو 5 ملايين برميل يوميا في 2008 الى اكثر من 9 ملايين مؤخرا، ولكن ارتفاع تكلفة انتاج البرميل التي تصل الى 75 دولار للبرميل تجعل المنتجين في ازمة اقتصادية حقيقية في ظل الاسعار الراهنة ، مما يجعل المنتجين التقليديين يكسبون الجولة ، ويثبت مدى صحة قرار «اوبك» الاخير بتثبيت حجم الانتاج عند 30 مليون برميل يوميا.

وأوضح ان هناك عاملين سوف يتحكمان في اسعار النفط في المستقبل ، الأول هو بروز توقعات قوية بحدوث انخفاض وصف بالدرامي في إنتاج النفط الصخري الأمريكي لو استمرت الأسعار دون سقف الخمسين دولارا، التي تمثل الكلفة الفعلية لإنتاج البرميل من هذا النوع مقابل 20 دولارا للنفط التقليدي، والعامل الثاني، ان انخفاض الأسعار من شانه أن

شدد على ضرورة الالتزام بالقواعد العلمية الرصينة التي تحفظ استقرار سوق المال المحلي

الصالح: على الكوادر الوطنية بقطاع الاستثمار الاستفادة من الخبرات العالمية

اكد وزير المالية انس الصالح ضرورة حث الكوادر الوطنية العاملة في مجال الاستثمار على الالتزام بالقواعد العلمية الرصينة التي تحفظ استقرار سوق المال المحلي من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

وقال الوزير الصالح في كلمته الافتتاحية لمؤتمر الشرق الاوسط الثالث للاستثمار الذي تنظمه جمعية (المحللين الماليين المعتمدين - سي اف ايه الكويت) هنا اليوم ان الهيئة العامة للاستثمار بدأت تستقطب الكوادر الوطنية الحائزة على شهادة (سي اف ايه) العالمية باعتبارها اهم شهادة يعتمد عليها في القطاع المالي والاستثماري.

واوضح ان شهادة (سي اف ايه - محلل مالي معتمد) تضمن وصول صاحبها الى اعلى مستويات المهنية والاحترافية عند اتخاذ القرار الاستثماري «ولذلك نحرص على أن تكون كوادر الهيئة العامة للاستثمار حائزة على هذه الشهادة».

وأضاف ان الهيئة طورت اخيرا اسلوب الادارة لديها بحيث يكون للمحللين الماليين الكويتيين المعتمدين أولوية الحصول على مراكز متقدمة في صنع القرار الاستثماري عند الحصول على هذه الشهادة «حرصا منها على تشجيع الكوادر الوطنية ورفع مستوى سوق المال الكويتي وزيادة اعتماديته». وذكر ان الكويت بدأت فعلا خطوات اصلاحية كبيرة لمعالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي بدأية بانشاء (هيئة اسواق المال) التي تعنى بالحفاظ على مكتسبات السوق وانتهاء بانشاء هيئة خاصة تعنى بالاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى قانون الشركات الجديد والتعديلات التي طرأت على عمل الشركة الكويتية للمقاصة اخيرا.

وبين الصالح أن اجهزة الدولة كافة المرتبطة بالاقتصاد تعمل على تنمية وتطوير اداء سوق المال الكويتي ليرتقي الى مستوى الدول السباقة في مجال الاستثمار بما يحقق الفائدة على الهيكل الاقتصادي للدولة بشكل عام.

من جانبه قال رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال الدكتور نايف الحجرف في كلمته إن الهيئة تقوم بجهود حثيثة لتقوية الاطار التنظيمي لاسواق المال في الكويت من خلال تطوير الانظمة واللوائح وفقا لاهداف المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (ايسكو) اضافة الى تنظيم مبادئ التعامل في السوق والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الاستقرار المالي.

واضاف ان الهيئة تعمل مع جهات رقابية دولية بارزة بهدف الاستفادة من كل الخبرات في بناء قدراتها عبر الزيارات الثنائية واقامة الفعاليات التدريبية المتخصصة موضحا ان هيئة اسواق المال وقعت اخيرا مذكرة تفاهم مع المعهد المعتمد للاوراق المالية والاستثمار (سي اي اس اي) لمساعدتها في اعداد وتطبيق الاختبارات التأهيلية للوظائف المهمة داخلها.

وذكر ان هدف الهيئة حاليا يتمثل في رفع تصنيف اسواق المال الكويتية لتكون في مصاف الاسواق الناشئة مبينا أن الهيئة قامت من اجل ذلك باطلاق موقع إلكتروني بمحركات بحث باللغة العربية والانكليزية ليكون متاحا للمستثمر الاجنبي.

ولفت الحجرف الى ان الهيئة تتخذ الشفافية والعدالة مبدأ لها لزيادة الثقة باسواق المال الكويتية وفي هذا الصدد أصدرت عددا من التعليمات الجديدة المختصة باسهم الخزينة والاسهم الممتازة والاندماج وغيرها «وسوف تعمل على اصدار تعليمات جديدة للسندات والصكوك والمشتقات والصناديق المتداولة الكترونيا». واشار الى أن توسعة الاطار التنظيمي للسوق سوف يوفر للمستثمرين مجموعة من المنتجات التي يمكن ان تخدم مختلف الاحتياجات كما ان البنية التحتية للسوق ستتطلب ادخال تعديلات لتتماشى مع المبادرات الدولية المطروحة في هذا المجال.

وقال الحجرف إن هيئة اسواق المال تقوم حاليا بالتركيز على 3 توجهات وهي تطوير الاطار التنظيمي لاسواق المال الكويتية واعادة هيكلتها واشراك الاطراف المرتبطة بها في عملية صنع القرار «وكل ذلك سيصب في مصلحة اقتصاد الدولة وخلق بيئة جاذبة للاستثمار مع تقليل المخاطر». من ناحيته قال رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين (سي اف ايه الكويت) المنظمة للمؤتمر رفيق حافظ إن المؤتمر يهدف الى تسليط الضوء على القطاع المالي والاستثماري في الكويت من خلال استضافة خبرات دولية في هذا المجال.

واضاف حافظ ان المؤتمر يعد فرصة جدية للمستثمرين للتشاور والتحدث عن التحديات والمخاوف العالمية الاقتصادية من اجل الوصول الى افكار وحلول لتطوير القطاع المالي الكويتي. واكد ان البيئة الاستثمارية في الكويت تشهد تطورا كبيرا في الاونة الاخيرة مع صدور عدد من التشريعات من وزارة التجارة والصناعة وهيئة اسواق المال والبنك المركزي مما ساهم في دعم مكانة الكويت العالمية والتي ساعدت في توفير البات حديثة للنهوض بالقطاع المالي المحلي.

أجهزة الدولة المرتبطة بالاقتصاد تعمل على تنمية وتطوير أداء سوق المال الكويتي

انس الصالح

الحجرف: الهيئة تقوم بجهود حثيثة لتقوية الأطار التنظيمي لأسواق المال في الكويت

مجريات حركتها ما زالت تحت وطأة الضغوطات البيعية والشركات الراكدة

البورصة تغلق على انخفاض المؤشر السعري وارتفاع الوزني و«كويت 15»

البورصة تحت وطأة الضغوط البيعية

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) مجريات حركة جلسة امس على انخفاض بسبب استمرار وتيرة الضغوطات البيعية صوب العديد من الاسهم التي تم التداول عليها.

وياتي ذلك وسط تركيز المتعاملين صوب اسهم الشركات الراكدة ما ساهم في اغلاق المؤشر السعري للسوق منخفضا ليستقر في المنطقة الحمراء وكان لافتا ايضا في مسار الجلسة استمرار حالة التذبذب على عموم اوامر الحركة صعودا وهبوطا رغم الشراء الانتقائي على العديد من الاسهم لاسيما القيادية التشغيلية.

وقامت إحدى اهم المجموعات الاستثمارية اللاعبة في السوق بتكليف اوامر اسهم شركاتها نحو الشركات التي وصلت مستوياتها السعرية الى فرص مغرية لحصد المزيد من المكاسب.

ولم تسلم جلسة السوق من المضاربات التي طالت اسهم شعبية تحت ال100 فلس وان كانت حدتها اخف كثيرا بالمقارنة مع جلسة الامس كما كان لافصاح بعض الشركات المدرجة عن البيانات المالية عن عام 2014 دور في استقرار مستويات سعرية لبعض الاسهم حيث بدا واضحا هناك من المحافظ ما يرى فيها تاسيسا لمستويات جديدة.

واللافت للنظر في منوال الحركة عدم تمكن المؤشر السعري من المحافظة مجددا على حاجز ال6750 نقطة وقد لعبت احد اسهم الشركات اللوجستية تالقا بصورة كبيرة ما يشير الى ان الوضع ايجابي على بعض الشركات الخدماتية الاخرى وتحديدا المتعلق نشاطها بقطاع الخدمات والقطاع اللوجستي.

وللجلسة الثالثة على التوالي بدا واضحا ايضا استمرار التركيز على مكونات اسهم مؤشر (كويت 15) ما عكسته القيم النقدية المحققة منها وان كانت بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية تجد في تلك الاسهم استثمارا مهما وطويل المدى نظر للاداء التشغيلي لنشاطها.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) قد اغلق الجلسة اليوم منخفضا 13ر7 نقطة ليصل الى مستوى 01 ر6735 نقطة ولتبلغ القيمة النقدية نحو 24ر6 مليون دينار تمت عبر 5155 صفقة من خلال 199ر17 مليون سهم.